مـــركـــز دراسات الـخـلـيج
Gulf Studies Center

كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

الخليج ومستقبل الدولة في اليمن

هذا التقرير هو نتاج حلقة نقاشية بعنوان "الخليج ومستقبل الدولة في اليمن" والتي نظمها مركز دراسات الخليج في جامعة قطر يوم الخميس 12 سبتمبر 2019

الخليج ومستقبل الدولة في اليمن

حلقة نقاشية[1]

المشاركون

- د. محجوب الزويري (جامعة قطر)
- د. لقاء مكي (مركز الجزيرة للدراسات)
- د. فاطمة الصمادي (مركز الجزيرة للدراسات)
- د. شفيق شقير (مركز الجزيرة للدراسات)
- الأستاذ سعيد ثابت (شبكة الجزيرة)
- الأستاذ أحمد الشلفي (شبكة الجزيرة)
- د. سلطان بركات (معهد الدوحة للدراسات العليا)
- د. بكيل الزنداني (جامعة قطر)
- د. ماجد الأنصاري (جامعة قطر)
- د. محمد المسفر (جامعة قطر)

[1] **تنويه**: لا تمثل الآراء الواردة في هذا التقرير موقف مركز دراسات الخليج حيث يعكس التقرير خلاص الندوة دون أي إضافة من قبل المركز.

مقدمة

يحتل اليمن ساحة مهمة في التطورات السياسية خلال العقد الحالي وتحديدا منذ انتقال حركة الربيع العربي إليه عام 2011. وقد تعامل مجلس التعاون لدول الخليج العربية -أو بعض أعضائه- بشكل مستقل مع تلك التطورات وبطرق متفاوتة. ففي حين دفعت خطة مجلس التعاون إلى انتقال سياسي غادر بموجبه الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح وتولى نائبه رئاسة الجمهورية، إلا أن هذا الانتقال السياسي الشكلي لم يحمل في طياته استقرارا للنظام السياسي ولا لمنظومة الدولة في اليمن، الأمر الذي مكّن جماعة الحوثي بالتعاون مع أطراف من داخل منظومة النظام من السيطرة على صنعاء وطرد الحكومة الشرعية في سبتمبر 2014.

منذ ذلك الحين وفكرة الدولة في اليمن تتراجع بشكل متسارع الأمر الذي خلق فراغا سياسيا في اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي. وعلى الرغم من أن التحالف الذي قادته المملكة العربية السعودية كان يهدف إلى إعادة الشرعية، إلا أن الشرعية لم يطلها إلا الضعف المتزايد والانهيار شبه المتكامل للدولة اليمنية، حتى وصل الأمر إلى الترويج لفكرة تقسيم اليمن إلى يمن شمالي ويمن جنوبي، ومحاولة فرضها كأمر واقع. ومع أن فكرة التقسيم تبدو وكأنها عودة إلى وضع سابق، إلا أن الأسوأ الذي جاءت به، هو أنها خلقت لاعبين فاعلين غير حكوميين (ميلشيات / قوى مسلحة / تنظيم القاعدة) بحيث أصبحت تسعى إلى ملء الفراغ السياسي، ما عزز حالة عدم الاستقرار والأمن في اليمن.

يقدم هذا التقرير تحليلا للوضع الراهن في اليمن من خلال محورين أساسيين، هما:

- المشهد الداخلي اليمني وخريطة القوى السياسية.
- التداعيات الإقليمية وسيناريوهات المستقبل في ظل التدخل الخارجي في اليمن.

أولا: المشهد الداخلي اليمني وخريطة القوى السياسية

يأتي تقييم المشهد الداخلي اليمني من خلال فهم خريطة القوى السياسية المتفاعلة في اليمن والذي هو حصيلة ثورة ٢٠١١ وما أفرزته من تغييرات هيكلية في بنية الدولة في اليمن، بالإضافة إلى ما نتج عن الثورة من حرب مدمرة على مختلف الأصعدة أدّت بالدرجة الأولى إلى تشظي الكيان السياسي للدولة وخلق مراكز خارجية لصنع القرار وتكّون العديد من القوى السياسية مثل مليشيات الحوثي الذين قادوا مشروع تدمير الدولة اليمنية. علاوة على ذلك، فقد أدت الأدوار الإقليمية مثل تدخل المملكة العربية السعودية والإمارات إلى إضعاف قيام دولة في اليمن لذلك فقد اختل مفهوم الشرعية ووصل اليمن إلى مرحلة من الفوضى السياسية نتيجة وجود عدد من القوى السياسية في خريطة القوى العسكرية في اليمن.

إن فهم الأزمة اليمنية الحالية لا يخرج من فهم السياق الذي بدأ بسياسية الانسحاب من الشرق الأوسط التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تولي الرئيس السابق باراك أوباما وبدء سحب القوات الأمريكية من المنطقة تدريجيا والتوجه نحو شرق آسيا، والذي بدوره خلق فراغ سياسي في القوى السياسية في الإقليم حاولت من خلاله دول مثل إيران وإسرائيل بشكل رئيسي وبدرجة أقل السعودية والإمارات بمليء هذا الفراغ سياسا وعسكريا. وقد بدأت دول الإقليم تتخذ سياسيات هجومية وأخرى دفاعية؛ فبدأت السعودية بالدفاع عن حدودها وكذلك الأمارات التي لها مصالح اقتصادية واستراتيجية في الموانئ والممرات البحرية مثل باب المندب وكذلك في سوقطرة وبعض دول القرن الأفريقي مثل الصومال وأرتريا.

إن للبعد الخارجي تأثير كبير على الداخل اليمني؛ فللقوى الداخلية من يساندها داخليا ويدعمها خارجيا كما أن لها امتداد خارج الدولة؛ فللحوثيين مركز في عمان، في حين سعت دولة الإمارات إلى تعزيز نفوذها في اليمن من خلال دعم قوى أخرى تمثلت في المجلس الانتقالي الذي جاء نتيجة الحراك الجنوبي ويتكون عددهم من حوالي ٩٠٠٠٠ **مقاتل** لهم مركز في الإمارات، وحزب المؤتمر الشعبي العام في شمال اليمن والذي يتكون من حوالي ٧٠٠٠٠ **مقاتل** تساندهم مصر والأمارات. لذلك فإن التدخل الخارجي والعبث بالآليات الخاصة بالدولة يدمر القدرة الداخلية على الإصلاح؛ فالقوى الخارجية من خلال وجودها تفرض سياق لا يمكن للمجتمع إصلاحه، تماما كما حدث في العراق وسوريا وليبيا ويحدث اليوم في اليمن.

أربكت هذه الإشكالية في المشهد اليمني الداخل بكل أطيافه وجعلت وحدة القوى السياسية الداخلية صعبة وتكاد تكون مستحيلة خصوصا مع تواطئ الحكومة اليمنية مع بعض الأطراف مشجعة هذا التدخل الخارجي المتشعب. لذلك لا يمكن أن يتم فصل تفاصيل القوى الداخلية دون التطرق لتفاصيل وجود القوى الخارجية في اليمن.

كما وأنه نتيجة لهذا الصراع زادت خطورة الوضع الإنساني في اليمن، فقد كان اليمن حتى عام ٢٠١١ من أفقر الدول في الإقليم، ومثلت نسبة البطالة ٣٥%، أما اليوم زادت هذه الأرقام بشكل كبير مع استمرار الأزمة والحرب والصراع في اليمن خصوصا مع غياب دور المجتمع الدولي في حل الأزمة، فعلى سبيل المثال قصفت دولة الإمارات ٣٠٠ جندي من الجيش الرسمي في اليمن ولم يكن هناك أي محاسبة أو مسائلة متعلقة بما حدث.

هناك عدة عوامل أثرت على المشهد الداخلي في اليمن، منها الجغرافيا السياسية التي لعبت دور مهم في علاقة اليمن بدول الجوار. تعتبر المملكة العربية السعودية مؤثر تاريخي في اليمن بسبب الجغرافيا والعلاقة التاريخية القديمة التي تربط اليمن بالسعودية وهذا الرابط جعل عملية صنع القرار في اليمن تتأثر كثيرا بالسعودية. إضافة إلى قيام السعودية بتشكيل لجنة داخل المملكة لدراسة خريطة اليمن. أما مصر فتعتبر من الدول التي كان لها تأثير مهم في اليمن بسبب الممرات المائية، حيث أن مصر تسيطر على قناة السويس في حين تسيطر اليمن على ممر باب المندب. أما بالنسبة لإيران، فهناك جذور تاريخية لعلاقة اليمن بإيران. فقد كان الشمال اليمني ضد

الثورة الإسلامية الإيرانية في حين دعم اليمن الجنوبي الثورة. علاوة على ذلك، فقد أثرت عمان على نوع العلاقة التي جمعت اليمن وإيران، وبالتالي بقي الموقف اليمني اتجاه إيران منقسم على أساس هذا الانقسام التاريخي.

وفضلا عن البعد الجغرافي السياسي، فإن البعد الأيديولوجي له تأثير واضح على المشهد السياسي الداخلي في اليمن، إضافة إلى وجود مصالح اقتصادية في الممرات المائية والبحرية وموانئ استراتيجية مهمة في اليمن. كذلك البعد الأمني ودور الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب ومنع الصين أو أي قوى أخرى في المنطقة من إحداث أي تقدم.

كل هذه العوامل تعني نشوء صراع حتمي مع قوى صاعدة متوسعة مثل إيران في الإقليم. وبالتالي قامت المملكة العربية السعودية بلعب دور لحماية أمنها القومي وجوارها من خلال التحالف العربي " عاصفة الحزم " والذي قارب على الانهيار. من الجدير بالذكر أن هذا التحالف ارتبط بتغيرات داخلية في الحكم في السعودية وارتبط قرار عاصفة الحزم بتحقيق إنجاز عسكري مرتبط بوجود الملك سلمان وولي عهده في الحكم.

قامت أيضا السعودية بالبحث عن مكاسب من الحرب في اليمن وعن موانئ لتصدير نفطها من خلال المهرة والتي أصبح يتواجد فيها عدد كبير من القوات المسلحة السعودية على الرغم أن منطقة المهرة منطقة مسالمة وتخلو من الحوثيين. ومن الجدير بالذكر أن المهرة تقع على حدود عمان، وبالتالي ما تقوم به السعودية داخل المهرة في اليمن يهدد الأمن القومي العماني. ويمكن فهم سلوك السعودية على أنها تقوم بترسيخ وجودها العسكري بشكل واضح في المهرة وكذلك في عدن ومأرب؛ ففي خلال الثلاث شهور الأخيرة أصبح هناك حضور كبير وتواجد للسعودية على الأرض اليمنية في كل المناطق في اليمن حتى المناطق التي تخلو من وجود الحوثيين..

إن تغير المعادلة السياسية العسكرية وتغير أدوار اللاعبين أدى إلى تغير في الخارطة السياسية العسكرية في اليمن؛ فقد أصبحت متشعبة ولا يمكن تصفيتها، فقد برز الحوثيون بمكاسب استراتيجية واضحة على الأرض اليمنية خصوصا مع تسلحهم بالمعدات العسكرية والصواريخ على عكس الحكومة اليمنية التي ليس لها قوى عسكرية داخلية ولا قرار سياسي، وبالتالي فهناك حقيقة جديدة وهي أن القوى السياسية تتشكل على أساس القوى العسكرية. ولقد بات واضحا وجود سياسة متبعة من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية تتمثل بإفشال ممنهج للدولة في اليمن، وجعل الدولة لاعب من اللاعبين وليس اللاعب الرئيسي. وعلى ضوء هذه السياسية فإن الدولة في اليمن يجري إعادة تشكيلها بشكل كلي.

يقول التاريخ أن الجغرافيا السياسية هي التي تحسم الأمر في اليمن، لأن اليمن بلد معقد جدا ودخول مزيد من الأطراف يؤدي إلى مخاسر أكبر، يشير البعض إلى أن الحل يجب أن يكون يمني - يمني كما حدث في الصراعات الأخرى تاريخيا حتى لو كان منقوصا، وأن فكرة الانفصال فكرة مرفوضة (أهمية ضرورية للجنوب اليمني اقتصاديا

واجتماعيا)، بينما يرى البعض الآخر صعوبة أن يكون الحل من الداخل وأنه لابد من وجود دور للقوى الإقليمية والدولية مثل السعودية وإيران والولايات المتحدة لإيجاد حل يمني لأنه لا يوجد دور واضح وحقيقي للحكومة اليمنية ولأن القوى العسكرية الموجودة على الأرض ليست مدعومة محليا لذلك لا يمكن أن يكون الحل حلا يمنيا - يمنيا.

إن ضرورة وجود جهد شعبي وحزبي وسياسي موازي يتولى مهمة إعادة بناء الدولة ودور للقبيلة في اليمن في عمليات الإصلاح أمر حيوي، لأن أي تسوية بغياب هذه القوى الداخلية سوف تُنتج يمنا مشوه، كما أنه لا بد أن يتم تغيير في موازين القوى العسكرية داخليا. مثلا، يجب تضمين الحوثي في المعادلة العسكرية والسياسية حيث لن يمكن تجاهل دورهم ووجودهم بعد استيلائهم على مؤسسات الدولة كما لا يمكن تجاهل عددهم البالغ حوالي ١٢٠٠٠٠ جندي بجانب ما يمتلكونه من معدات عسكرية.

ثانيا: التداعيات الإقليمية وسيناريوهات المستقبل

يساهم فهم العلاقة بين واشطن وطهران في تفسير العلاقة بين الحوثيين والمجتمع الدولي حيث توجد أجندات غير متوافقة لوكلاء الولايات المتحدة في المنطقة، وبالتالي تدعو الحاجة لمعرفة ما يمكن أن تقدم واشنطن لطهران في ظل عدم قدرة الأولى من ضبط حلفائها في الإقليم إذ يعتبر الدور الإيراني ذا أهمية للحوثيين لتقويض قوتهم وقبولهم في مقعد سياسي.

إن فهم تأثيرات التقارب الأمريكي الإيراني على الحل اليمني مهمة لأنها توضح موضع الحوثيين في السياق الدولي خاصة أنه لا يوجد قدرة للمجتمع الدولي بالأخص الولايات المتحدة على فرض حالة معينة في اليمن وبالأخص فرض تخلي الحوثيين عن سلاحهم. لذلك فإن الدور الإيراني في اليمن -كما سبق الذكر- عامل مهم ومؤثر في الأحداث اليمنية بسبب كل أنواع الدعم الذي تقدمه إيران للحوثيين. ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الإيرانية قد أوجدت للحوثي تمثيل دبلوماسي في خطوة تعد بمثابة تمثيل رسمي وتحضير لهم كدولة. وهذه الخطوة من شأنها أن تزيد العمق الاستراتيجي بالنسبة لإيران في حين يضيق البعد الاستراتيجي بالنسبة للسعودية بالتالي ستؤثر على رسم مستقبل العلاقة بين إيران والسعودية.

يعتبر الوجود الإيراني في اليمن غير مكلف لإيران كوجودها في لبنان وسوريا والمكلف ماليا وعسكريا، بل إن الوجود الإيراني في اليمن يعود على إيران بالنفع الكبير حيث يمثل ورقة ضغط على الأمن السعودي. وبالنسبة لإيران، فإن حالة الفوضى الحالية في اليمن تعتبر بيئة جيدة لها لبسط نفوذها من خلال استخدامها لأدوات غير تقليدية في ذلك.

ومما يدل على التفوق الإيراني في الشأن اليمني هو تحركها وفق البعد الجغرافي والتاريخي لليمن في حين لا يوجد للسعودية معرفة استراتيجية حقيقية وعميقة عن اليمن برغم التقارب الهوياتي والجغرافي، لكن الأمر الواضح هو عدم وجود نخب رشيدة توجه صناع القرار في السعودية اتجاه سياسات أكثر حكمة في اليمن. وهناك تصور بوجود تسرع من قبل صناع القرار في المملكة العربية السعودية في التعامل مع الحوثي؛ فقد صنفت السعودية الحوثيين بشكل مختلف عن التصنيف الدولي لهم مما انعكس سلبا على السياسات المتبعة في التعامل معهم. ولذلك أحدث الدور السعودي تغييرا في بنية وهوية اليمن وتغييرا في الجغرافيا السياسية والهوية في المنطقة ككل.

ولذلك من المتوقع أن تفرض إيران حل سياسي يعطي الحوثي نفوذ في اليمن، ولن يقبل الحوثي بأقل من ذلك في كل الحالات.

ويمكن فهم الدور الإيراني في اليمن عن طريق مقاربته لما حدث في لبنان مع حزب الله ومن خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية اتبعتها إيران في التعامل مع حزب الله وهي: أولا: التحصن حول الدولة، ثانيا: أن تملك فيتو ضد الدولة، وبالتالي تعتبر قوة دبلوماسية مؤثرة، ثالثا أن تُكّون دولة داخل الدولة. فهذه الاستراتيجيات الثلاث من شأنها أن تحدد مصير الحوثيين في اليمن من خلال ما تريده إيران.

ومن العوامل التي تؤثر أيضا في مستقبل الدولة في اليمن عدم الوفاق السعودي العماني فيما يتعلق باليمن. وليس فقط السعودية، بل في الوقت الذي تُعتبر فيه اليمن المجال الحيوي لعمان، تعمل الإمارات جاهدة على محاصرة عمان من خلال اليمن ومن خلال دول القرن الأفريقي مثل الصومال وجيبوتي وغيرها. وما يساعد الإمارات في ذلك هو تعيينهم لمرتزقة في كل مكان بالإضافة لشركات البلاك واتر والمعدات العسكرية والطائرات. ومن المتوقع أن تستعين عمان في باكستان إلا أن ذلك من شأنه أن يزيد الصراع ويجعله أكثر حدة. أما بالنسبة لإيران في ظل الصراع العماني الإماراتي، فيبدو أنها لن تتدخل إلا إذا شعرت بحدوث أي إرباك سياسي.

ومن الدول الإقليمية غير الفاعلة سلبا في الشأن اليمني والتي يمكنها أن تلعب دور في حل الأزمة في اليمن، الكويت والتي تلعب دور وساطة بين الأطراف. أما بالنسبة للعراق فإن قدرته على التدخل في اليمن محدودة بسبب العامل الجغرافي والوضع السياسي المضطرب رغم أن العراق قد تدخل تاريخيا في اليمن لصالح الوحدة العربية. وفي كل الأحوال، فإن الوضع اليمني الحالي لا يسمح بدخول أطراف جديدة في المشهد السياسي. نستنتج أن مستقبل الإقليم يعتبر غامضا في ظل الوضع الراهن في اليمن.

إن دور المجتمع الدولي في اليمن غير فعال؛ فليس للدول الأوروبية دور يعوّل عليه في حل الأزمة اليمنية. ومع الوضع الراهن، فإن الدعم الإنساني واستثمار المجتمع المدني والشعب اليمني ضروري جدا لإيجاد حل في الأزمة الراهنة.